مكاسب تركيا من اتفاق سوريا مع "قسد"

الثلاثاء 20 يناير 2026 03:00 م

كتب: د سعيد الحاج

د سعيد الحاج
باحث في الشأن التركي والقضية الفلسطينية والشؤون الإقليمية

يشكل الاتفاق المعلن بين الدولة السورية ممثلة بالرئيس أحمد الشرع وقوات سوريا الديمقراطية ممثلة بقائدها مظلوم عبدي انتصارا كبيرا لدمشق وخطوة مهمة على صعيد وحدة البلاد وقوتها، لكن نتائج الاتفاق وتداعياته من منظور تركيا لا تقل أهمية عنها من منظور سوريا.

الدور

في الثامن عشر من يناير الجاري، أعلنت الرئاسة السورية عن توقيع اتفاق أسمته "اتفاق وقف إطلاق النار والاندماج الكامل" لقوات سوريا الديمقراطية "قسد" ضمن مؤسسات الدولة السورية.

وقد جاء الاتفاق بعد تطورات ميدانية في مناطق سيطرة "قسد" غرب نهر الفرات ثم شرقه، والتي كانت تطورات سريعة وعميقة تراجعت فيها سيطرة "قسد" على الجغرافيا والديمغرافيا وآبار النفط والغاز خلال أيام معدودة.

تضمن الاتفاق أربعة عشر بندا تنص بشكل أساسي على وقف إطلاق نار فوري وشامل، ودمج المؤسسات المدنية ضمن مؤسسات الدولة، ودمج مقاتلي "قسد" في الجيش السوري بشكل فردي، وتسليم المعابر الحدودية، وعودة النازحين من تلك المناطق لبيوتهم.

وبقدر ما كان الاتفاق حصيلة للتطورات الميدانية التي صنعها العامل السوري المحلي، جيشا وعشائر، إلا أن البعد الخارجي لا يقل أهمية عن ذلك بالنظر إلى أن مشروع "قسد" في أساسه يعتمد على الدعم الخارجي.

وفي هذا الإطار، يبرز موقف الإدارة الأميركية الذي لم يكن حاسما كما كان في السابق لمنع المواجهة العسكرية المباشرة، ودور تركيا الداعم الأكبر لدمشق والذي تبلور في عدة مسارات.

ليس من قبيل المبالغة القول إن أولوية تركيا في عام 2026 هي إنهاء الملف الكردي داخليا وإقليميا، بحيث تستكمل الخطوات الدستورية والقانونية والسياسية لمشروع "تركيا بلا إرهاب" في الداخل التركي، وتركز بالتعاون مع دمشق على ملف دمج "قسد" بمؤسسات الدولة السورية.

فقد مر المساران بعدة محطات مهمة، من قبيل إعلان حزب "العمال الكردستاني" حل نفسه، ووقف العمليات ضد تركيا، والانخراط في العمل السياسي، ونفذت أنقرة في الشمال السوري عدة عمليات عسكرية قوضت إلى حد كبير إمكانات إنشاء كيان سياسي لـ"قسد" المرتبطة عضويا بالأخير.

فيما يتعلق بمصير "قسد"، كان الموقف التركي واضحا ومعلنا منذ سقوط نظام الأسد، وهو ضرورة إنهاء مشروعها تقسيما كان أم لامركزية، أولا عبر حوار سوري- سوري إن أمكن، وإلا بالقوة عبر الجيش السوري إذا لزم، وأخيرا بمشاركة عسكرية تركية مباشرة إذا لم يكن من ذلك بد.

ولـذلك فقـد بـاركت أنقرة اتفـاق العاشـر من مـارس، ولكنهـا ركزت على ضـرورة التطبيق العملي الكامل والشامل، وحـذرت من المماطلة والمناورة، وقد صدق تحذيرها؛ حيث لم تطبقه قيادة "قسد" بل عادت لخطاب اللامركزية.

ولـذلك، ومع انتهاء مهلـة الاتفاق نهايـة العام الفائت، تعـددت الزيارات التركيـة رفيعـة المسـتوى لدمشق، وليس سـرا أن ملف "قسد" كان البنـد رقم واحـد في جـدول أعمال كل الاجتماعات، حيث ترى أنقرة أن تأجيل الحسم أكثر من ذلك قـد يحمل مخاطر كبيرة ومفاجآت محتملة غير مرغوب بها.

في العمليات العسـكرية الأخيرة، لم تظهر أنقرة في الصورة مباشـرة بطبيعة الحال، لكن الوقائع تقول إنها كانت في صلب التطورات، خلال عملية اتخاذ القرار وفي التنفيذ على حد سواء.

فـأنقرة هي أكـبر الـداعمين للقيـادة السوريـة الجديـدة، وتتشـاطر معهـا الرؤيـة ذاتهـا في هـذا الملـف تحديـدا، إذ يمكن ملاحظـة تغير نـبرة الرئيس السوري مؤخرا خلال حـديثه عن "قسـد" من خلال تركيزه على "العمال الكردسـتاني"، والعناصـر السوريـة، والمشـروع المـدعوم خارجيا، وغير ذلك.

وليس سـرا أن تركيـا قـد شـاركت دمشـق بمـا تحتـاجه من معلومـات اسـتخباراتية تفيـد التحركـات الميدانيـة وتحميهـا، فهي ذات خـبرة طـويلة وعميقة بـ"العمال الكردسـتاني" و"قسد"، وموجودة عسـكريا بشـكل مباشر في المنطقة منذ 2016، ولديها قدرات اسـتطلاعية واستخباراتية لا يمكن التقليل منها، وخاصـة عبر الجو، وتحديدا سـلاح المسـيرات، كما أن العديد من الشواهد تشـير إلى إسـهام أنقرة في تسـليح الجيش السوري بأسلحة وقطع ظهر بعضها خلال الأيام الأخيرة.

إضافـة إلى ذلك، فقـد نشـطت الدبلوماسـية التركيـة، عبر وزير الخارجيـة هاكان فيـدان، لبناء شـبكة أمان سياسـية على المسـتويين: الإقليمي والدولي للعملية، وتحديدا على صعيد الإدارة الأميركية الداعم الأكبر لـ"قسد."

وكـان لافتـا دعـوة فيـدان لاجتمـاع ثلاثـي في البيت الأبـيض مع نظيريه السوري والأمـيركي خلال زيـارة الشـرع لـترامب، والـذي نـاقش مصـير "قسـد" بشـكل رئيس كما اجتمع فيـدان مع السـفير الأميركي في أنقرة والمبعوث لسوريا توم براك قبل الاتفاق بأيام معـدودة فقط، بما يمكن عده وضع اللبنات الأولى للاتفاق الموقع.

المكاسب

في نتائـج التطورات الميدانيـة الأخيرة غرب الفرات وشـرقه، وبين سـطور الاتفـاق المعلن، ثمـة مكـاسب إسـتراتيجيـة، وكـذلك فوائـد تكتيكية لأنقرة.

فالاتفاق قد وجه ضربة قاسية لمشروع "قسد" بُعديه الداخلي والخارجي، وأضعف الأخيرة وأفقدها أوراق قوة من حيث التموضع الميداني والقـدرات العسـكرية والنتائـج الميدانية والحضور السياسـي، وأضاف للدولة السورية قوة وحضورا في المنطقة على المسـتويات السياسـية والاقتصادية والإستراتيجية، فضلا عن تعزيز وحدة الأراضي السورية، وهي كلها مكاسب إستراتيجية من الوزن الثقيل بالنسبة لتركيا.

والاتفاق درس بليغ لأطراف سورية أخرى سـعت، أو قد تسعى لمشاريع انفصالية تضعف الدولة السورية، وترى فيها تركيا خطرا على أمنها القـومي، خصوصـا أنهـا تراهـن على التـدخل الخـارجي، وتحديـدا من "إسـرائيل" الـتي بـاتت على خصومـة واضحة مـع أنقرة وفي مواجهـة غير مباشرة معها في سوريا.

وعليه، فالاتفـاق يضـيق من هـوامش التـدخل "الإسـرائيلي" في سوريـا، بمـا يخفـف من الضـغوط على الأخـيرة وتركيـا في آن معـا، ويعزز من أوراق قوتهما في مواجهة "إسرائيل" تحديدا.

كما أن الاتفاق بصيغته المعلنة سيكون له إسهام إيجابي في مسار حل المسألة الكردية داخل تركيا، والمسمى مشروع "تركيا بلا إرهاب"، ودفع حقيقي نحو الحل النهائي لها، وخصوصا أن العمليات العسـكرية كانت سـريعة جـدا ولم تتخللها خسائر كبيرة في المـدنيين كان يمكن أن تشكل عنصر تشويش وتوتير.

كما أن بعض بنود الاتفاق تعزز ذلك، وتمثل مصلحة تركية مباشـرة، وتحديدا دمج عناصـر "قسد" في الجيش السوري بشكل فردي لا جماعي، واسـتلام الحكومـة السوريـة المعـابر الحدوديـة مـع تركيـا، وإنهـاء المظـاهر العسـكرية في عيـن العرب/كوبـاني، فضـلا عـن إبعـاد العناصـر غير السوريـة المنتمية لحزب "العمال الكردسـتاني"، والذي يشـكل اعترافا موثقا من "قسد" باشـتمال بنيتها على هذه العناصـر التي طالما حذرت منها تركيا.

وأخيرا، فإن الاتفاق يمثل مصلحة سوريـة – تركيـة مشتركـة، خصوصا أنه جاء بعـد الضـغط الميداني المباشـر على "قسد"، وهو ما أكد صـحة وجهة نظر فيدان نفسه الذي أكد أكثر من مرة أن "قسد" لن تطبق الاتفاق إلا مرغمة؛ لأنها لا تقيم وزنا للحوار والتفاوض.

ومـن هـذه الناحيـة، فمـا حصـل سـيطور مسـارات التعـاون بيـن أنقرة ودمشـق وينقلهـا إلى مسـتويات متقدمـة، ولا سـيما على الصـعيدين الاقتصادي والعسكري- الأمني، وهو ما سيعزز حضور تركيا ودورها ونفوذها في سوريا خصوصا، والمنطقة عموما.

ختامـا، لا شـك أن الاتفـاق المشـار له ليس نهايـة المطـاف ولا هو إعلان نهايـة مشـروع "قسـد" في سوريا بشـكل جازم وحاسم، بل لا يزال يقف أمـامه تحـديات في مقـدمتها موقف قيـادة "الكردسـتاني" في جبـال قنـديل والتي يتوقع أن تسـعى لإفشـاله، والتحـديات اللوجيستية والميدانية والسياسية أمام التطبيق الكامل له.

ولكنه، بصيغته الحالية الأولية، ولأنه نتج عن التطورات الميدانية سالفة الذكر والتفصيل، يشكل مرحلة متقدمة على صعيد تمكين الحكومة السورية من بسط سيطرتها على كافة أراضيها وتوحيدها، وهو ما يشكل مصلحة جوهرية وحيوية لأنقرة التي وضعت ذلك في صلب نظرية أمنها القومي منذ سنوات، وبشكل أكثر تحديدا بعد سقوط نظام الأسد.